دولة فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مسح أثر ازمة فيروس كورونا المستجد على مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين،2020

النتائج الرئيسية

1. مؤشرات الإغلاق الكامل

- تشير النتائج النهائية إلى أن 75% من المنشآت (93% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة) تعرضت للإغلاق لعدد من الايام نتيجة الاجراءات الحكومية الموجبة بضرورة الاغلاق كإجراء احترازي لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.
- حيث بلغت نسبة ايام الاغلاق خلال الثلاث شهور (88 يوم عمل) (50%) في فلسطين ككل، حيث احتلت الضفة الغربية النسبة الأكبر بعدد أيام الاغلاق لتصل الى (63%) من الثلاثة شهور وخاصة في محافظة بيت لحم، حيث وصلت نسبة ايام الاغلاق فيها الى (71%)

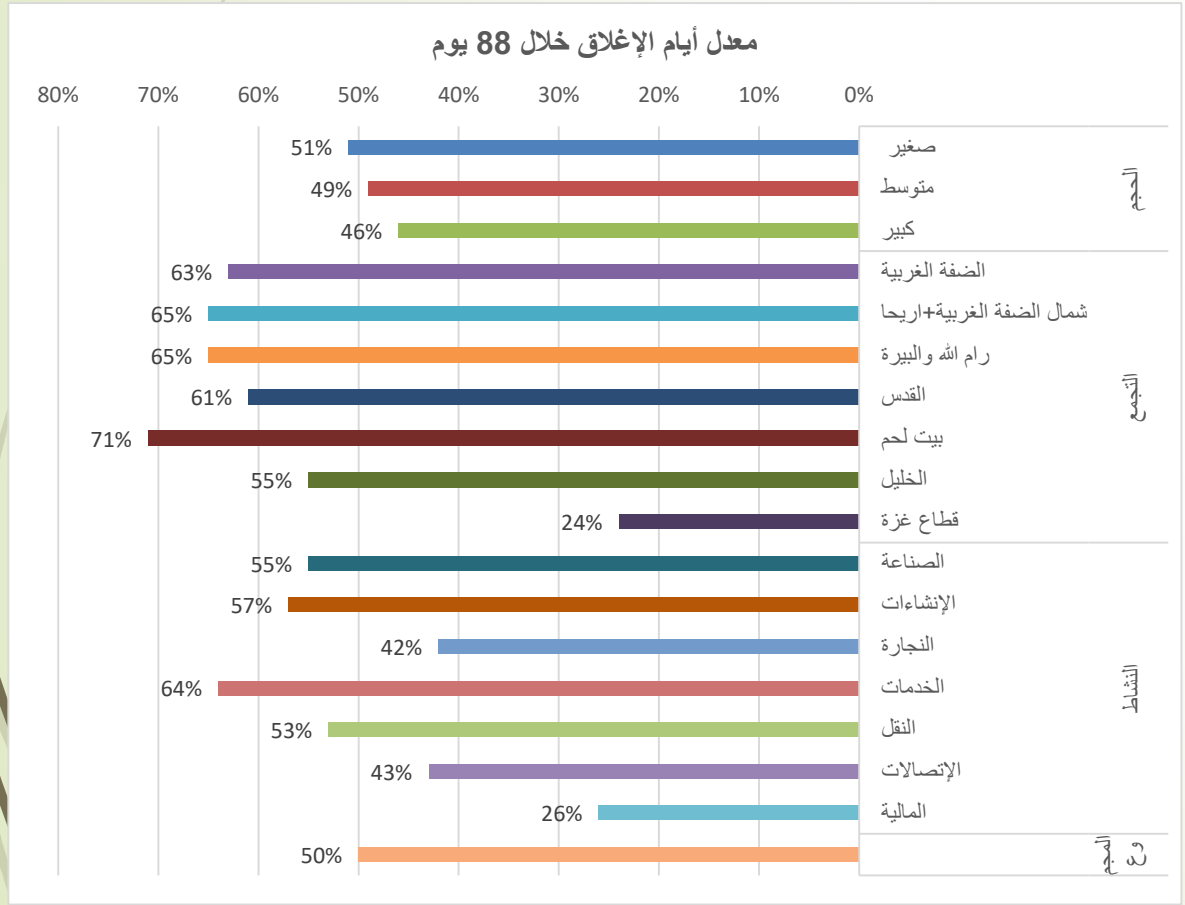

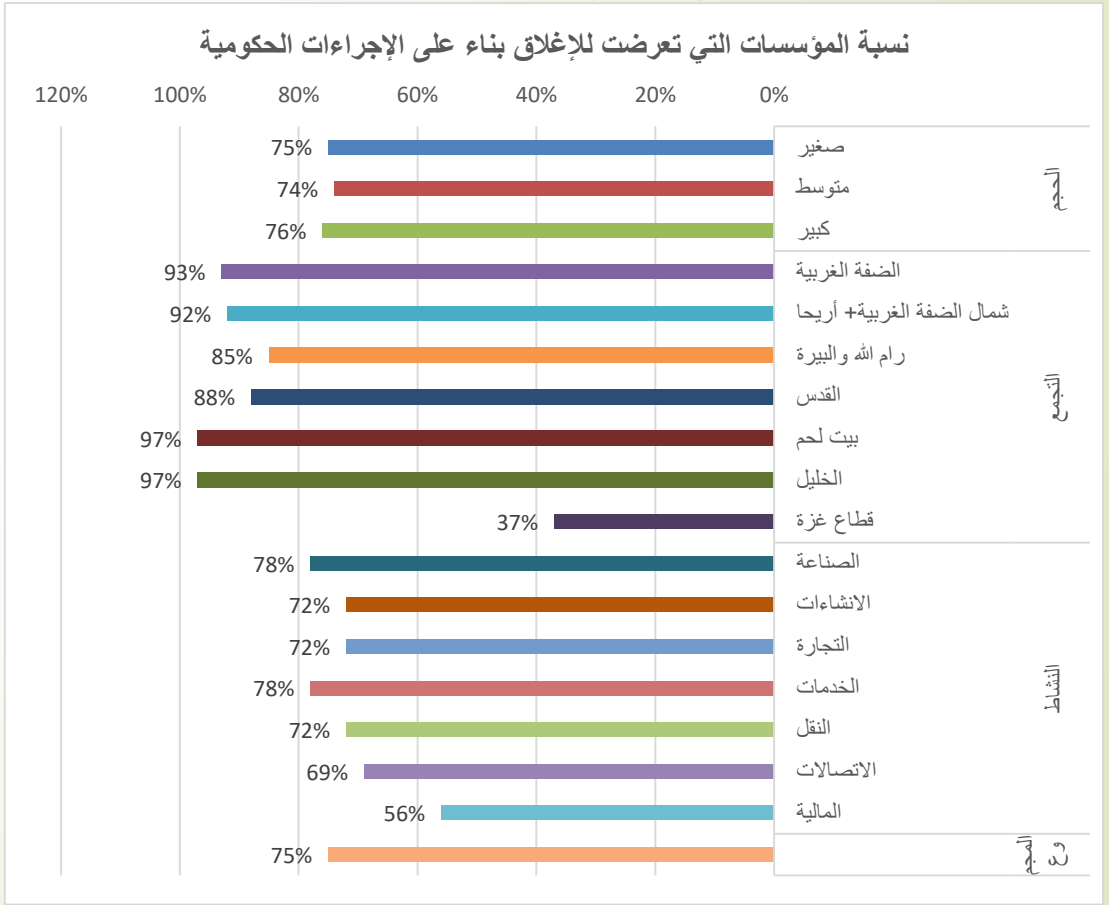

2. صدمات الطلب على منتجات المؤسسات

- أفادت و اقرت معظم المؤسسات أن المبيعات او الإنتاج قد انخفض خلال الأشهر الثلاثة من الإغلاق بنسبة (94٪) في العام2020، حيث بلغ متوسط انخفاض المبيعات او الإنتاج الفعلي حوالي (53%) مقارنة بالوضع الطبيعي ما قبل كورونا، حيث سجلت المؤسسات التي تعمل في مجال الانشاءات أعلى انخفاض في متوسط المبيعات او الإنتاج بنسبة (63%)، تلتها المؤسسات التي تعمل في مجال و انشطة النقل بنسبة بلغت (60%).

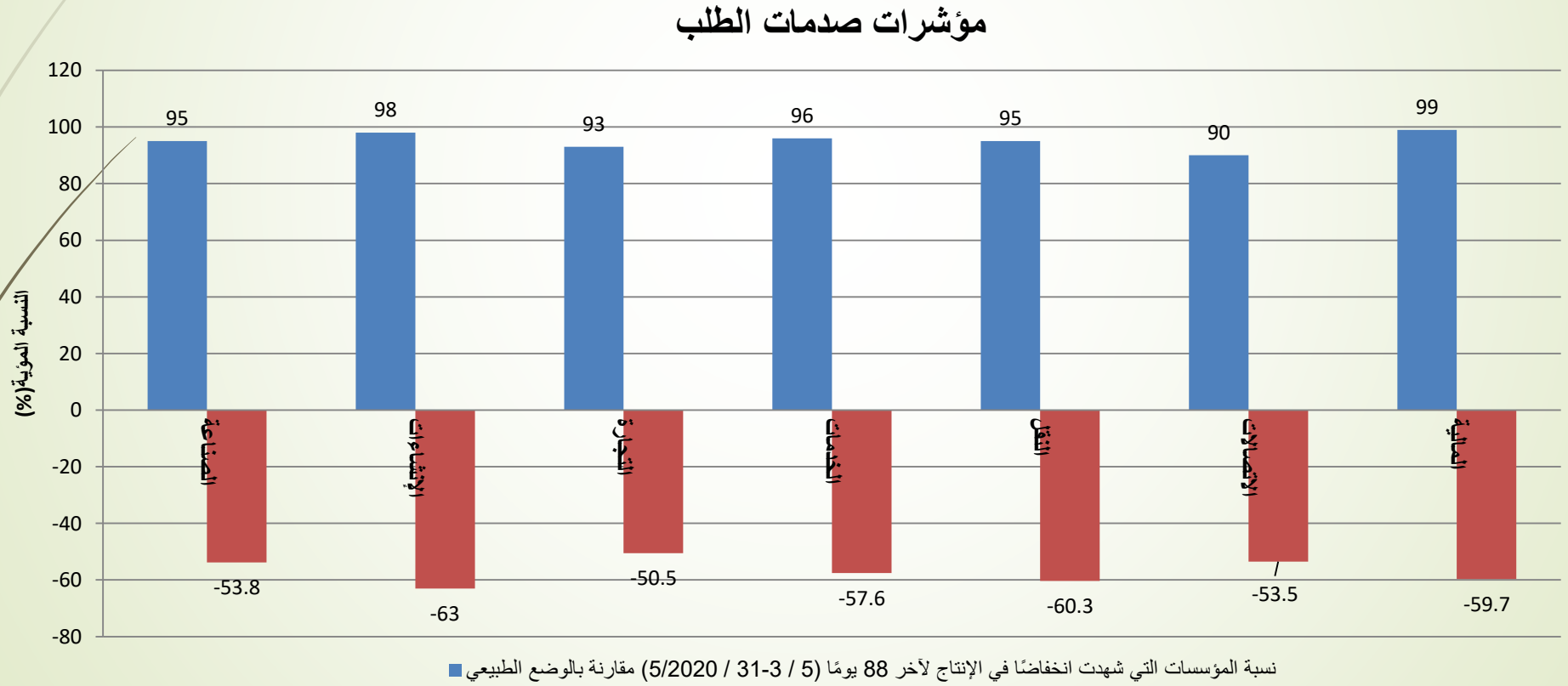

3. صدمات العرض (و التي تعتبر مدخلات للانتاج)

- 62٪ من المؤسسات أفادت بوجود صعوبات في توريد المدخلات، المواد الخام أو السلع التامة الصنع والمواد المشتراة (68٪ في الضفة الغربية و51٪ في قطاع غزة). الأنشطة الاكثر تأثرا من هذه الصعوبات هي: قطاع الصناعة بنسبة 69٪، وقطاع التجارة 68٪ وقطاع الانشاءات 68٪. بالاضافة الى ان 31% من المؤسسات بالاضافة الى ان 31% من المؤسسات افادت بصعوبة وصول العاملين لمكان العمل بواقع 44% للضفة و 5% لقطاع غزة.

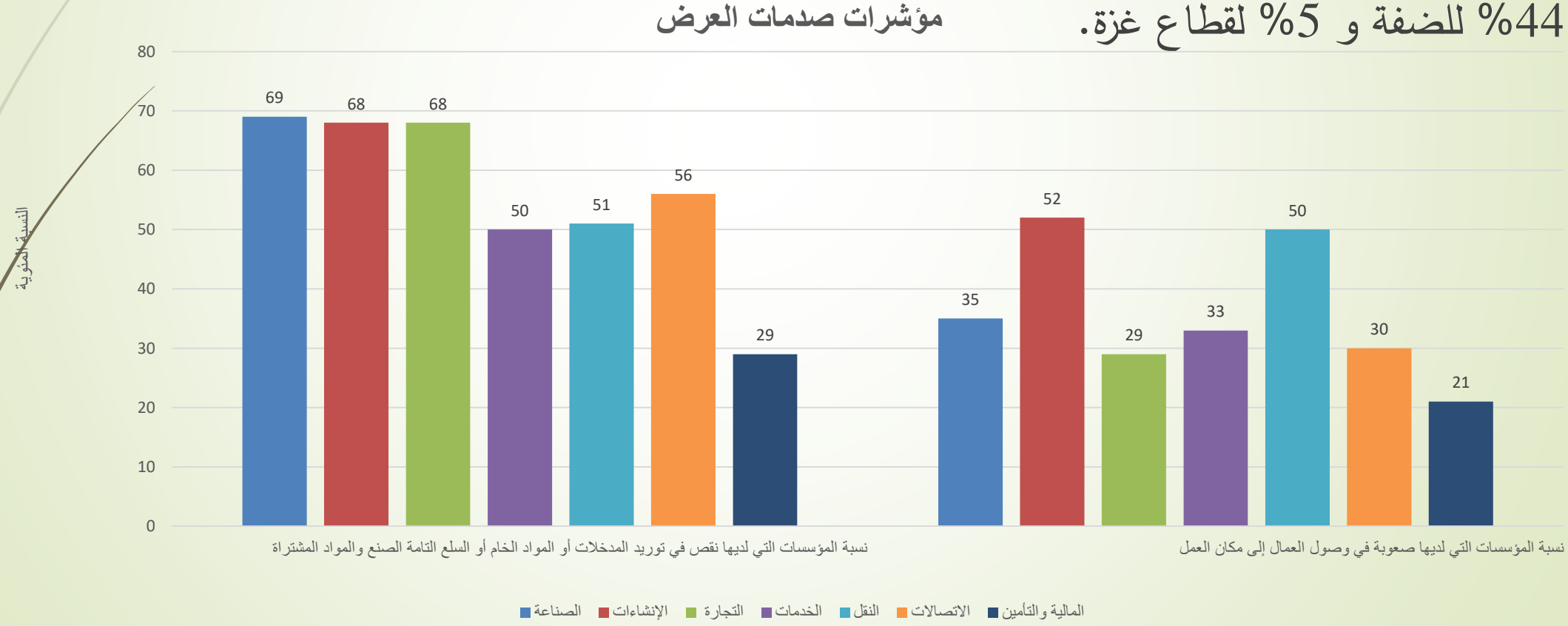

4. الصدمات المالية

- تواجه 89٪ من المؤسسات انخفاضاً في توفر التدفق النقدي مما أثر على نسبة الشيكات المرتجعة التي شهدت ازديادا في نسبتها لتصل الى 37٪ (49٪ في الضفة الغربية و11٪ في قطاع غزة)، بينما أفادت 59٪ من المؤسسات بوجود صعوبة في توفير الخدمات المالية المتاحة في الوضع الطبيعي. (أنظر/ي جدول 4)

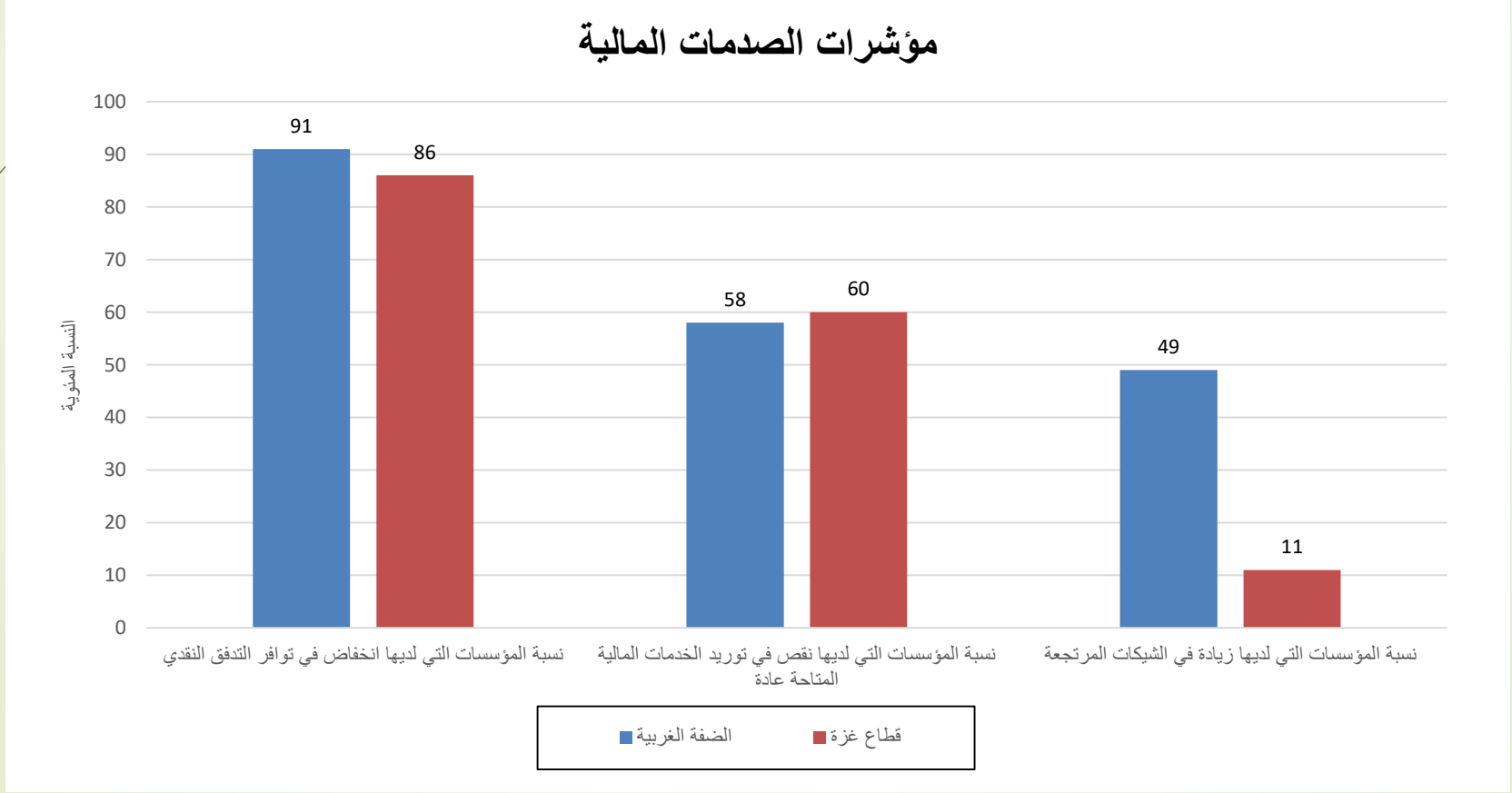

5. آلية التسوية المالية

- لمواجهة النقص في التدفق النقدي، 39% من المؤسسات اجبرت على التأخر في الدفع للموردين والعمال، بينما وصلت نسبة المنشآت التي اضطرت للحصول على ديون عائلية او من الاصدقاء والاقارب لتغطية النقص في التدفق النقدي 36%. (أنظر/ي جدول 5)

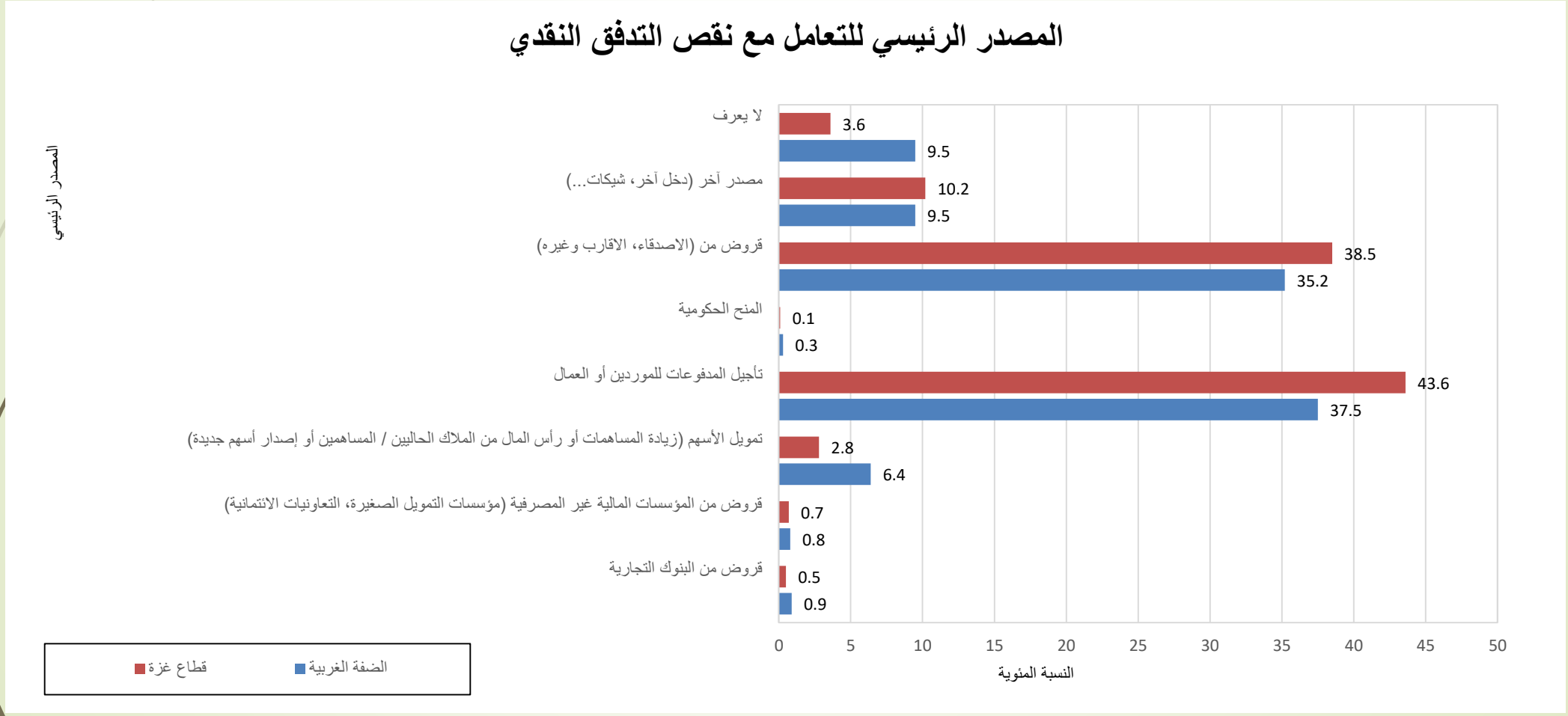

6. التأثير على العمالة

- لمواجهة الازمة المالية، اجبرت 13% من المؤسسات لتسريح وفصل العمال لديها، بينما قامت 8% من المؤسسات بتقليص رواتب واجور العاملين لديها، و11% من المؤسسات قامت بإعطاء العاملين لديها اجازة بدون اجر و9% من المؤسسات اعطت العاملين لديها اجازة مع اجر. (أنظر/ي جدول 6)

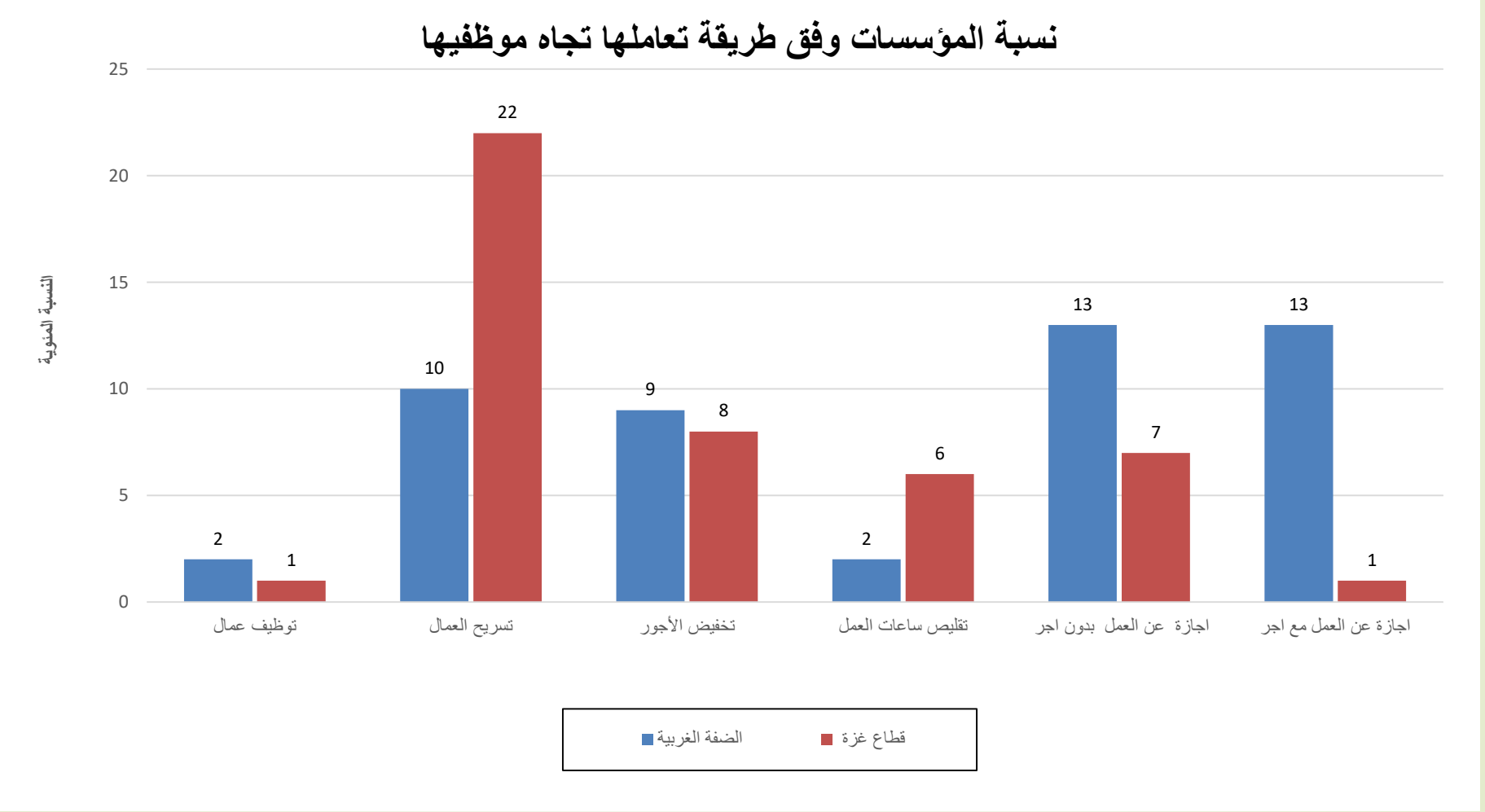

7. استخدام الحل الرقمي

- 13٪ من المؤسسات بدأت باستخدام أو زادت استخدام الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت أو التطبيقات المتخصصة أو المنصات الرقمية استجابة لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19)؛ حيث كان الاستخدام الرئيسي لتلك الحلول الرقمية للتسويق بنسبة 69٪ من تلك المؤسسات و53٪ لأعمال الإدارة و40٪ لتوصيل الخدمات. (أنظر/ي جدول7)

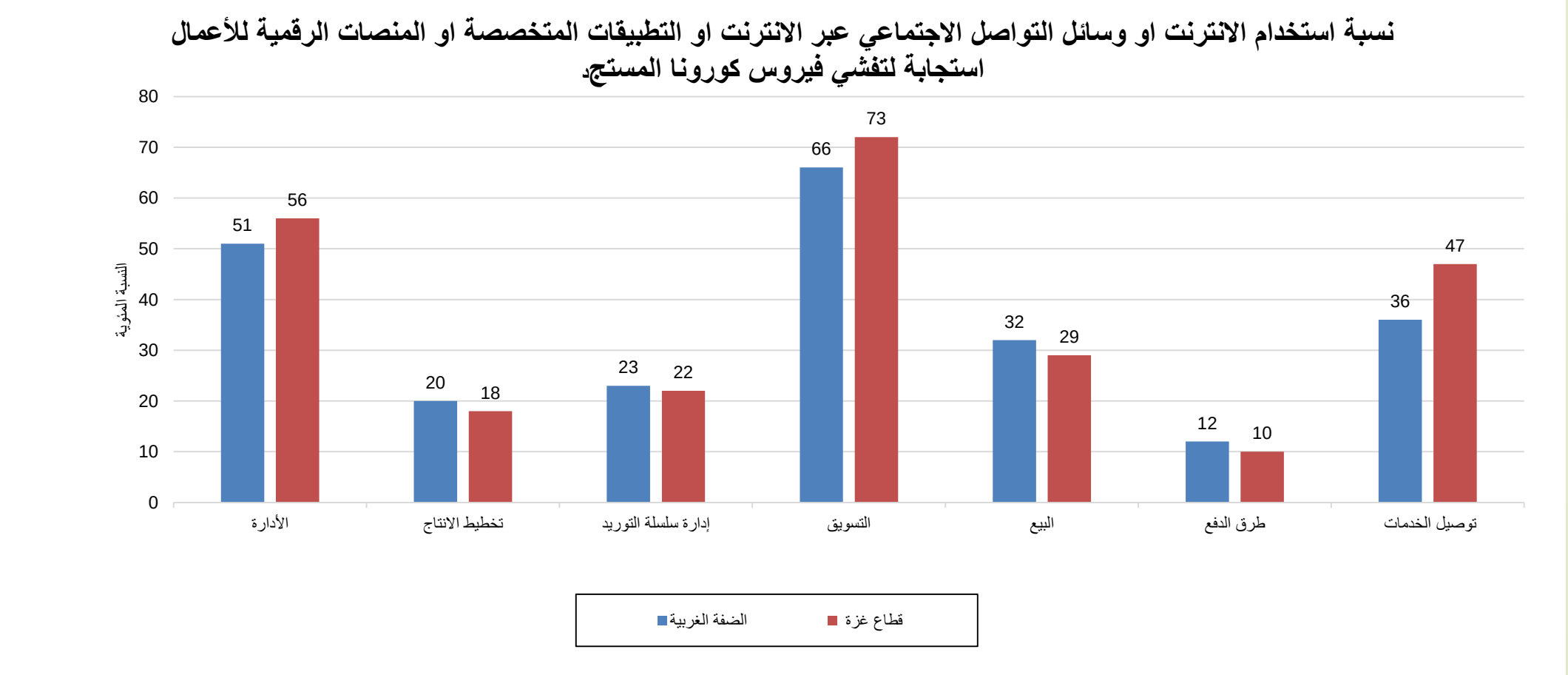

8. السياسات المطلوبة

- عند سؤال المؤسسات حول السياسات المطلوبة لدعم قطاع الاعمال من قبل الحكومة او جهة اخرى أشارت 69 % من المؤسسات الى سياسة دعم المرافق (الخدمات: الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، الإنترنت، الخ)، و55% من المؤسسات اختارت الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، تليها إعفاءات الراتب بنسبة 51%، وتأجيل الإيجار بنسبة 49%. (أنظر/ي جدول 8).